

وتحث المجتمع الدولي على المحافظة على الزخم الذي اكتسبه المقر في توفير المساعدة إلى اللاجئين في إفريقيا بما يتناسب مع العدد المتزايد من اللاجئين الافارقة :

١١- تحت المفهوم السامي على توفير المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجات الأعداد المتزايدة على نطاق واسع من اللاجئين في مختلف مناطق إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا :

١٢- تؤكد أهمية المحافظة على جهود الإغاثة وزخم إعادة التوطين بالنسبة لحالات الوافدين من البحر أو من البر في جنوب شرقى آسيا ، بما في ذلك برنامج الرحيل المنظم ، وتحث جميع الحكومات على توفير الفرص من أجل ايجاد حلول دائمة لهؤلاء اللاجئين :

١٣- تحت المفهوم السامي على استكشاف امكانية اتخاذ المزيد من الترتيبات بغية تيسير إزالة وإعادة توطين ملتمسي اللجوء الذين يتم إنقاذهما في عرض البحر :

١٤- تؤكد من جديد مسؤولية المفهوم السامي القيادة في حالات الطوارئ فيما يتعلق باللاجئين والمرشدين الذين تعني بهم المفوضية ، فضلاً عن مسؤوليتها عن تنسيق المساعدة في تلك الحالات ، وتتمنى عليه للتقدم الكبير المحرز في وضع إجراءات ملائمة لمواجهة حالات الطوارئ ، بالتنسيق مع الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة :

١٥- ترجو من المفهوم السامي ، لدى اضطلاعه بمسؤولياته ، أن ينسق ويتعاون بصورة وثيقة مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وخارجها ، وذلك لتوفير الإغاثة بأكبر قدر من الكفاءة في حالات الطوارئ الكبيرة :

١٦- تحت جميع الحكومات القادر على التبرع بسخاء ، على أن تفعل ذلك ، بغية إمداد المفهوم السامي بالوسائل الازمة لبلوغ أهداف برنامجه الإنساني .

الجلسة العامة ٩٧

١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١

١٢٦/٣٦ - عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٣٦/٣٥ المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي أقرت فيه برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة^(٩٢) ، وقررت أن تعقد في سنة ١٩٨٥ ، في نهاية العقد ، مؤتمراً عالمياً لاستعراض وتقدير منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة ،

وإذ تضع في اعتبارها قرارها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (٥ - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،

٣- تطلب إلى المجتمع الدولي أن يتقاسم عباء مساعدة اللاجئين والمرشدين في جميع أنحاء العالم مراعياً في ذلك القدرة الاستيعابية للبلدان المعنية من الناحيتين الاقتصادية والديموغرافية :

٤- تؤكد من جديد الطبيعة الأساسية للوظيفة المنوطة بالمفهوم السامي من أجل توفير الحماية الدولية لللاجئين وأهمية ايجاد حلول دائمة وسريعة ، بالشساور والاتفاق مع البلدان المعنية عن طريق الاعادة أو العودة الطوعية إلى الوطن ، وما يلي ذلك من مساعدة في مجال إعادة التأهيل تم القيام ، عند الاقتضاء ، بدمج اللاجئين والمرشدين الذين تعنى بهم المفوضية في بلدان اللجوء أو إعادة توطينهم في بلدان أخرى :

٥- تحث الحكومات على تكثيف دعمها للأنشطة التي يضطلع بها المفهوم السامي وفقاً لولايته ولقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن ، وخاصة عن طريق :

(أ) تيسير جهود المفهوم السامي في ميدان الحماية الدولية ، وبصفة خاصة عن طريق مراعاة مبدأ حق اللجوء وعدم الاعادة القسرية مراعاة دقيقة وبحماية ملتمسي اللجوء في حالات التدفق بأعداد كبيرة ، كما أيدت ذلك اللجنة التنفيذية لبرنامج المفهوم السامي في دورتها الثانية والثلاثين^(٩٣) :

(ب) دعم جهوده في العمل ، بالتعاون مع الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ، على ايجاد حلول دائمة وسريعة لمشاكل اللاجئين والمرشدين الذين تعنى بهم المفوضية :

٦- تحث الحكومات على أن تشتراك في جهود دولية أكبر لقمع أعمال الفرصة في أعلى البحار ، وفقاً للتزاماتها الدولية ، وعلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية ملتمسي اللجوء من أعمال العنف في عرض البحر :

٧- تلاحظ مع بالغ القلق المشاكل الإنسانية الخطيرة الناجمة عن الاعتداءات المسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم التي تعنى بها المفهوم السامي ، وال الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية وضمان سلامه أولئك اللاجئين :

٨- ترحب بالتدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات المتعلقة ب موضوع مساعدة اللاجئات والمرشدات الذي يعني بهن المفهوم السامي في برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة^(٩٤) ، الذي أيدته الجمعية العامة في القرار ١٣٦/٣٥ المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ :

٩- تشترى على المفهوم السامي لجهوده الخاصة لصالح اللاجئين المعوقين بناءً على السنة الدولية للمعوقين :

١٠- ترجو من المفهوم السامي مواصلة الاشتراك في منابع المؤتمر الدولي المعنى بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في إفريقيا ،

(٩٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٧٢ ألف (A/36/12/Add.1) ، الفقرة ٢١٥٧ .

(٩٣) انظر : تقرير المقرر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، المساواة والتنمية والسلم ، كوبنهاغن ، ١٤ - ٣٠ تموز / يوليه ١٩٨٠ (مسودات الأمم المتحدة ، رقم. ٣٠٣، الفصل الأول ، الفرع ألف .

- ٣ - تطلب إلى موسسات منظمة الأمم المتحدة ، بما فيها اللجان الإقليمية ، تحديد موارد كافية وإيلاء اهتمام متزايد لتنفيذ برنامج العمل ، لا سيما في مجال نشر المعلومات عن مشاركة المرأة ؛
- ٤ - تحت اللجان الإقليمية على أن تقدم تقارير وافية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الأولى لسنة ١٩٨٢ ، عن تطوير وضع المرأة في جميع قطاعات برامجها الإنمائية ، بغية تعزيز وإعادة توجيه برامج تلك اللجان وأساليبها في وضع التقارير ، لكي تعكس على نحو أوثق الاهتمامات الإقليمية للمرأة ؛
- ٥ - ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته العادية الأولى لسنة ١٩٨٢ ، أن ينظر في تنفيذ برنامج العمل ، مع إيلاء أولوية عالية في هذا الصدد لتقدير اللجنة عن مركز المرأة ؛
- ٦ - تؤكد دور مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة ، كمركز تنسيق لموسسات منظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل بغية انجاز أهداف ومقاصد العقد ، وترجوم من الأمين العام أن يقدم إلى المركز المساعدة اللازمة لتمكنه من الاضطلاع بولايته ؛
- ٧ - ترجو من لجنة مركز المرأة ، في دورتها التاسعة والعشرين المقرر عقدها في شباط/فبراير ١٩٨٢ ، أن تعطي أولوية لمسألة الاعداد للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقسيم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة ، الذي سيعقد في ١٩٨٥ ، ويكون ابتدأناً بنهائية العقد ، بغية عرض مقترنات محددة بشأن هذه المسألة على الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛
- ٨ - تؤكد ضرورة التعاون الوثيق والمستمر بين منظمة الأمم المتحدة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، وترجم من الأمين العام أن يقدم للمعهد كافة المساعدات اللازمة للسماح له بالاضطلاع بولايته بفعالية ؛
- ٩ - تلاحظ مع الارتياب المساهمة الفعالة لصندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ برنامج العمل ؛
- ١٠ - تدعو الأمين العام إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار ؛
- ١١ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والثلاثين البند المعنون « عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم » .

الجلسة العامة ٩٧

١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١

١٢٧/٣٦ - إجراء دراسة في الأمم المتحدة للمسائل المتعلقة بدور المرأة في التنمية

إن الجمعية العامة ،
إذ تشير إلى أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة
والتنمية والسلم .

و ٣٣٦٢ (د ١ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تؤكد الاهتمام الذي توليه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ^(٩٤) لل الحاجة إلى تحسين مركز المرأة وتأمين مشاركتها الكاملة في عملية التنمية بوصفها عاملًا من عوامل التنمية ومستفيدة منها ،

وإذ تحيط علمًا بالفصل الخامس والعشرين ، المتعلق بدور المرأة في عملية التنمية ، من إعلان نيودلهي ^(٩٥) الذي اعتمدته مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، المعقد في نيودلهي في الفترة من ٩ إلى ١٣ شباط / فبراير ١٩٨١ ،

وإذ تؤكد أن التوصيات الواردة في برنامج العمل للنصف الثاني من العقد ، وكذلك في المقررات والقرارات الأخرى ذات الصلة بالموضوع ، الذي اعتمدتها المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة يجب أن تحظى بعمل سريع وواضح من جانب الدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ،

وإذ ترحب بهذه نفاذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ^(٩٦) وارتفاع عدد الدول التي صدق عليها ،

وإذ تؤمن بضرورة منح المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة المساعدة الازمة حتى يتسعى له البدء في العمل في أقرب وقت ممكن في البلد المضيف ،

وإذ تلاحظ أن استعراض وتقييم التقدم الذي احرزته الحكومات في تنفيذ برنامج العمل ستضطلع بها لجنة مركز المرأة مرة كل سنتين ابتداءً من دورتها التاسعة والعشرين ،

وإذ تحيط علمًا بتقرير الأمين العام عن المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ^(٩٧) .

١ - تؤكد أن تنفيذ برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة ، وتنفيذ التوصيات والقرارات والمقررات التي اتخذها في هذا الشأن المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ينبغي أن يؤدي إلى الادماج الكامل للمرأة في عملية التنمية وإلى الانجاز الفعلي لأهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم :

٢ - تطلب إلى الحكومات مواصلة اتخاذ التدابير الازمة لتحقيق تقدم ملموس في تنفيذ التوصيات ذات الصلة بالموضوع الواردة في برنامج العمل بغية تأمين مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع قطاعات عملية التنمية وعلى جميع مستوياتها بوصفها عاملًا من عوامل التنمية ومستفيدة منها :

(٩٤) القرار ٣٥/٣٥ ، المرفق .

(٩٥) A/36/116 ، المرفق .

(٩٦) القرار ٣٤/٣٤ ، ١٨٠ . المرفق .

(٩٧) A/36/564 .